التأصيل الشرعي للعمل السياسي للمسلمين في أوروبا (*) -١-

✍ المستشار الشيخ فيصل المولوي

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

يعيش في أوروبا الآن أكثر من ثلاثين مليون مسلم يتوزّعون إلى مجموعات ثلاثة :

١- المسلمون الأصليون وهم شعوب البوسنة وألبانيا وكوسوفا ومقدونيا وبلغاريا ، وأعداد قليلة من الشعوب الأوروبية الأخرى الذين اعتنقوا الإسلام .

٢- المسلمون من أبناء البلاد الإسلامية الذين هاجروا إلى أوروبا لأسباب مختلفة ، واستقرّوا فيها بصورة دائمة ، وحصل بعضهم على جنسية أوروبية ، أما أولادهم فهم جميعاً أوروبيو الجنسية .

٣- المهاجرون من البلاد الإسلامية ممّن لم يحصلوا على الجنسية الأوروبية ، وهؤلاء قد تكون إقامتهم دائمة أو مؤقتة ، وهم يشكّلون الشريحة الأقلّ عدداً والتي لا تزيد عن عشر العدد الإجمالي للمسلمين .

(*) البحث الذي قدمه فضيلته في ندوة المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته المنعقدة في مدينة استانبول في تركيا بتاريخ ٧-١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٧هـ ، الموافق ٣-٩ تموز/يوليو ٢٠٠٦م

هؤلاء المسلمين يعودون في أصولهم إلى أعراق مختلفة ، وإلى ثقافات متنوعة ، وإلى مذاهب متعددة ، فالخلافات بينهم كثيرة ومتشعبة ، لكن وجودهم في أوروبا يفرض عليهم جميعاً ظروفاً جديدة وتحديات كبيرة لا يمكن مواجهتها إلا بتجاوز الخلافات القديمة ، مع الفهم العميق للمجتمع الأوروبي الذي يعيشون فيه ، ومع فقه متجدد يلتزم بالثوابت ويعالج الواقع . إن المسلمين يتعرضون إلى محاولة تذويبهم تحت ستار الاندماج ، في الوقت الذي لا تزال أكثر الدول الأوروبية لا تعترف بالإسلام اعترافاً قانونياً ، ولا تعامل المجموعة الإسلامية كشريحة شرعية معترف بها ،وإن كانت جميع هذه الدول تتعامل مع المسلمين بقدر من التسامح يزيد أو ينقص .

إن هذا البحث يهدف أولاً إلى تأصيل العمل السياسي الإسلامي بشكل مطلق ، ثم إلى تأصيله بالنسبة للمسلمين في أوروبا ، مع بيان الحكم الشرعي في أهم المسائل السياسية المطروحة عليهم .

الفصل الأول : التعريف والشرح

المبحث الأول : معنى السياسة لغة :

السياسة : القيام على الشيء بما يصلحه [1] . وهي مشتقّة من السوس وهو الرئاسة . وإذا رأّس القوم أحدهم قيل : سوَّسوه . وفي الحديث : « **كَانَ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَسُوسُهُمْ أَنْبِيَاؤُهُمْ** » [2] . وساس الدّابة : يسوسها سياسة قام على شؤونها وروّضها . وقد ذكرت أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تخدم الزبير – زوجها – « **وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ كُنْتُ أَسُوسُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ الْخِدْمَةِ أَشَدَّ**

(1) ابن منظور : لسان العرب ج٦ .
(2) متفق عليه عن أبي هريرة .

عَلَيَّ مِنْ سِيَاسَةِ الْفَرَسِ » [٣] . وساس الأمر سياسة إذا دبَّره . قالت عائشة عن حديث الإفك : « ... **وَكَانَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِيهِ مِسْطَحٌ وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ وَالْمُنَافِقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَسُوسُهُ وَيَجْمَعُهُ ، وَهُوَ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ** ... » [٤] .

فالسياسة في اللغة تدلّ على تدبير الأمور ، وهي تتعلّق بالفرد وبالجماعة . فلكلّ إنسان سياسته في تدبير أموره الخاصة من إشباع حاجاته ، أو استيفاء حقوقه ، أو القيام بواجباته ، أو تدبير معاشه . ولكل جماعة سياستها في تدبير شؤونها وفي التعامل مع الجماعات الأخرى .

المبحث الثاني : معنى السياسة في الاصطلاح العام :

السياسة في الاصطلاح هي تدبير شؤون الجماعة من الناس .

- عرّفها المقريزي بأنها : (القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال) [٥] .
- وعرّفها البجيرمي بأنها : (إصلاح أمور الرعية ، وتدبير أمورهم) [٦] .
- وعرّفها أندريه هوريو بأنها : (البحث عن الصالح والمفيد للمجتمع) [٧] وهذا يشمل أساساً المجتمع المحدد في إطار دولة معيّنة ، كما يشمل أنواعاً أخرى من المجتمعات كالأحزاب والنقابات والكنائس والجماعات وغيرها فكلّها ظاهرات ذات طابع سياسي .

(3) مسند أحمد ٣٥٢/٦ .
(4) رواه الترمذي في تفسير سورة النور .
(5) المقريزي : الخطط ٢٢٠/٢- مكتبة المثنى – بغداد .
(6) حاشية ابن عابدين ١٥/٥ – طبعة الحلبي .
(7) القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ٢٤/١ – اندريه هوريو – الأهلية للنشر والتوزيع – بيروت .

المبحث الثالث : معنى السياسة في الاصطلاح الشرعي :

أطلق العلماء على السياسة عدّة أسماء اصطلاحية .

- فسماها بعضهم : " الأحكام السلطانية " [٨] .
- وسماها غيرهم : " السياسة المدنية " [٩] .
- لكن الاصطلاح الذي ساد وانتشر هو : (السياسة الشرعية) وقد بدأ به ابن تيمية ثم ابن القيم ثم انتشر بين العلماء حتى أصبح في هذا العصر عنواناً لكثير من الكتب المنشورة : (عبد الرحمن تاج ، عبد الوهاب خلاف ، يوسف القرضاوي وغيرهم) .

وقد اختلف العلماء في تعريف السياسة الشرعية :

- فقال الغزالي وابن عابدين هي : (استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة) [١٠] .
- وعرّفها ابن نجيم بأنها : (فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها وإن لم يرد في ذلك الفعل دليل جزئي) [١١] .
- ويفرّق ابن خلدون بين السياسة بالمعنى العام ويسمّيها السياسة العقلية ، وهي القوانين التي يفرضها العقلاء لانتظام الاجتماع البشري ، ويعتبر الملك السياسي هو : (حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار) . أما السياسة الشرعية عنده فهي : (مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها ، وهي نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة) ، لذلك فهو يعتبر مهمّة الخلافة : (حمل الكافة على

(8) الماوردي وأبو يعلى وقد ألّف كلّ منهما كتاباً معروفاً بهذا العنوان.
(9) أبو البقاء في كتابه الكليات ٣١/٣ وزارة الثقافة دمشق.
(10) حاشية ابن عابدين ١٥/٥ طبعة الحلبي – فاتحة العلوم لأبي حامد الغزالي – طبعة القاهرة .
(11) مقدمة ابن خلدون.

مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية) ويعرّفها بأنها :
(خلافة من صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به) [١٢] .

انطلاقاً من ذلك ، فإني أرى تعريف السياسة الشرعية بأنها :

(تدبير شؤون الجماعة وفق الأحكام الشرعية)

بهذا التعريف نكون قد نظرنا إلى حاجة كل الجماعات المسلمة إلى تدبير شؤونها وفق أحكام الشريعة الغرّاء . فإذا كانت الجماعة المسلمة مثلاً حركة صوفية تحصر نشاطها في التعبّد والتزكية ولا تتدخّل في الحركة السياسية ، وإذا كانت حركة جهادية تحصر نشاطاتها في قتال المحتلّين ، وإذا كانت جمعية خيرية تحصر نشاطها في إغاثة المحتاجين ، فهي في هذه الحالات وفي غيرها تعمل في إطار سياسة اختارتها . وهي لا تستطيع أن تختار أي سياسة إلاّ إذا كانت متوافقة مع أحكام الشرع . ولذلك فمن الواجب أن تخضع أي جماعة إسلامية لأحكام السياسة الشرعية .

وحتى توصف السياسة بأنها شرعية فإنها لا بد أن تستمدّ من الأحكام الشرعية ، أو على الأقلّ أن تكون متوافقة معها . والأحكام الشرعية ليست هي ظواهر النصوص ، وإنما هي فهم علل النصوص ، ومعرفة مقاصدها ، وفهم واقع الناس ومعرفة مصالحهم ، إذ لا يمكن لمن يجهل واقع الناس أن يدبّر شؤونهم ، ولا يمكن لمن يجهل علل النصوص ومقاصدها أن تكون سياسته في تدبير شؤون الناس شرعية وصائبة .

المبحث الرابع : السياسة في العصر الحاضر :

بعد التطوّر الكبير الذي عرفته المجتمعات البشرية ، عادت السياسة إلى معناها الشامل ، وهو تدبير شؤون الجماعة ، وأصبح لها في هذا المجال آفاق واسعة نذكر منها :

١- إذا كان الجماعة تشكّل دولة بالمعنى الدستوري ، فإن تدبير شؤونها يعني أولاً إيجاد السلطة التي تقوم بذلك . وفي هذا المجال فإنّ جميع دول العالم

(12) مقدمة ابن خلدون .

اليوم تحدد في دساتيرها آلية انبثاق السلطة ، وتقسّمها إلى سلطات ثلاث لتمنع الاستبداد الذي يظهر عند تجميع السلطات في يد واحدة . كما أن أكثر الدساتير اليوم يجعل السلطة مؤسسة جماعية بعد أن كانت سلطة فردية ، وهذا يحتاج إلى تنظيم تفصيلي يضمن فعالية المؤسسة في القيام بواجبات السلطة . وانطلاقاً من حقّ كلّ مواطن في أن يكون له رأيه في تدبير شؤون الدولة التي ينتمي إليها ، جاء تشريع الأحزاب السياسية التي تحدد نظرتها إلى السلطات وإلى ممارسة واجباتها في تدبير شؤون الناس ، وتنشط للحصول على تأييد الجماهير لها للوصول إلى السلطة . وحتى تستطيع هذه الأحزاب أن تنجح في مهمتها كان لا بدّ من تشريع وجودها وحماية حريتها وتمكينها من التعبير عن أهدافها ومطالبها من خلال وسائل الإعلام الحديثة . لذلك نقول أن السياسة الشرعية في هذا العصر لا بدّ أن تتناول كلّ هذه المسائل فهي أساس الحياة السياسية اليوم ، بل لا بدّ أن نتناول هذه الموضوعات بما ذكره فقهاؤنا من أحكام تناسب زمانهم . أو أن نغفلها بشكل كامل لأنّ فقهاءنا لم يتعرّضوا لها .

٢- إذا كانت الجماعة تتألّف من شريحة معيّنة تعيش في إطار دولة تتوافق معها في المبادئ الأساسية فهي تتحرّك وفق القوانين المتعلّقة بها . وليس في حركتها إشكال ذا بال ، وذلك كالأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات وأمثالها . وكلّ منها لها أهداف محددة تسعى لتحقيقها ، ولها سياسة معيّنة تلتزم بها .

٣- أما إذا كانت الجماعة تتألّف من شريحة دينية معيّنة – كالمسلمين مثلاً – وتعيش كأقلية في بلاد غير إسلامية ، فإنّ هذا الواقع يطرح عليها إشكاليات كثيرة فيما يتعلّق بتعاملها مع المجتمع ومع الدولة ، وتحتاج إلى تأصيل جديد لأنّ ظروف مثل هذا الواقع اليوم اختلفت بشكل

كبير عن الظروف التي عاشها المسلمون في القرون الماضية . وهذا ما سيكون موضوع هذا البحث .

المبحث الخامس : العمل السياسي الإسلامي :

من المعروف أن الإسلام ، وهو رسالة الله تعالى التي بُعِثَ بها محمد ﷺ إلى العالمين ، هي منهج حياة كامل يبدأ برعاية الفرد وتصحيح عقيدته وتزكية أخلاقه وتنظيم عمله في عمارة الأرض ، ثمّ يصل إلى رعاية الأسرة منذ نشوئها وتنظيم العلاقات بين الزوجين ، وبينهما وبين الأولاد ، أثناء قيام الزوجية ، وبعد الفراق ، وتنظيم ما ينتج عن الزواج بعد الوفاة . كما يتناول شؤون الجماعة ، وتنظيم أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترتيب علاقاتها مع الجماعات الإنسانية الأخرى . قال تعالى : ﴿ ... **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ** ﴾ [النحل : ٨٩] .

انطلاقاً من هذا الأمر ، المسلَّم به عند المسلمين وعند غيرهم ، تدخل السياسة بجميع معانيها اللغوية والاصطلاحية في منهج الإسلام ، فسياسة الفرد هي أسلوب تعامله مع نفسه وربّه والآخرين ، وسياسة الجماعة هي تنظيم شؤونها . فليس هناك إسلام سياسي وإسلام غير سياسي . بل هذا إسلام واحد السياسة جزء منه .

الموقف أو الرأي السياسي :

من طبيعة المسلم ، بل من طبيعة أي إنسان أن يكون له رأي أو موقف تجاه كل حدث يعلم به ، حتى ولو كان الحدث لا يؤثّر عليه . عندما يسمع الإنسان باعتداء يقع على أبرياء في فلسطين أو في العراق أو في أمريكا أو أوروبا أو آسيا أو أي مكان فإنّه يتألّم ويستنكر هذا الاعتداء . إنه موقف سياسي قد لا يترتّب عليه عمل ، لكنّه يعبّر عن الفطرة عند الإنسان السوي ، ويعبرّ عن حقيقة الإسلام عند المسلمين .

الموقف أو الرأي هو الفكر السياسي لكلّ مسلم ، في أي مكان وتحت أي ظرف كان ، وهذا رسول الله ﷺ في مكة المكرّمة يعاني من المشركين كلّ أنواع التعذيب والإيذاء والضغوط ، وتقع حرب ضروس بين فارس والروم ، فيتنـــزل عليه

القرآن يتحدّث عن الواقعة ، ويبيّن للمؤمنين موقفهم منها . قال تعالى : ﴿ **الم ۞ غُلِبَتِ الرُّومُ ۞ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۞ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ** ﴾ [الروم : ١-٥] .

قد يكون موقف المسلم إيجابياً من الحدث ، تأييداً أو معارضة ، وقد يكون سلبيّاً يعبّر عن اللامبالاة . في جميع الحالات هذا الموقف يجب أن يكون ملتزماً بالضوابط الشرعية ، فإذا أحبّ المسلم أو أبغض فيجب أن يكون حبّه وبغضه لله . وإذا أيّد أو استنكر فيجب أن يكون تأييده أو استنكاره في حدود الحقّ والعدل .. وهكذا .

العمل السياسي :

هناك فرق كبير بين أن يقدّم الإنسان رأياً سياسياً ، أو يعلن موقفاً من حدث معين ، وبين أن يكون له عمل سياسي .

فالعمل السياسي يقتضي أن يكون هناك مشروع سياسي له أهداف محددة ، وأسلوب معيّن لتحقيق هذه الأهداف ، ووسائل تساعده لتحقيق الأهداف . قد يكون للإنسان رأي معيّن في الحاكم ، كأن يعتبره مستبداً ، أو فاشلاً في سياسته الاقتصادية ، وقد يعلن هذا الرأي ، لكن هذا لا يكفي لاعتباره عاملاً في الحقل السياسي . أما إذا وضع مشروعاً لإزاحة هذا الحاكم ، أو للضغط عليه حتى يغير سياسته الاقتصادية ، أو لمحاولة إقناعه بذلك ، فهو في هذه الحالة يعتبر قائماً بعمل سياسي . وهذا ما يفعله الزعماء السياسيون والأحزاب السياسية ، وربما بعض مؤسسات العمل الأهلي التي تتصدى أحياناً للعمل السياسي .

بناءً على ذلك فإنّ العمل السياسي الإسلامي في العصر الحاضر هو العمل الذي تقوم به مجموعة إسلامية ، عندما تحدد مشروعها السياسي ، وأسلوب عملها لتحقيق هذا المشروع .

الفصل الثاني : المسألة السياسية في الإسلام

الإسلام منهج حياة . وهو بهذا المعنى يعتبر رسالة دينية (بالمعنى الضيق للدين ، أي العبادات والأخلاق) ، ومشروعاً سياسياً (بالاصطلاح المعاصر) يهدف إلى إصلاح المجتمعات الإنسانية لتكون قادرة على تحقيق المهمّة التي كلّف الله بها الإنسان ، وهي الخلافة في الأرض وعمارتها .

منذ بُعث محمد رسول الله ﷺ في مكّة المكرّمة ، كان تركيزه على دعوة الناس للإيمان بالله تعالى وعبادته . لكن المشروع السياسي لم يكن غائباً عنه أبداً ، وكان له هدف واحد هو : **تبليغ الدعوة** . وقد استعمل أسلوب السرية في السنوات الأولى حتى لا يستثير الخصوم ، ثمّ جهر بالدعوة واستعمل أسلوب الموعظة الحسنة والإقناع ، ثم لما تألّبت قريش عليه ولجأت إلى الضغط والحصار والتعذيب وحتى القتل ، كانت سياسته : **الإصرار على الدعوة وعدم المواجهة المادية** : ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ** ... ﴾ [النساء : ٧٧] . وأخيراً ، وعندما يئس من استجابة قريش لدعوته توجّه إلى القبائل الأخرى ، سواء بالخروج إلى ديارها كما فعل عندما توجه إلى الطائف ، أو بالاتصال بمن يأتي إلى مكّة زائراً كما فعل مع أهل المدينة وغيرهم . وكان يطالب الجميع بالحماية حتى يستطيع تبليغ دعوته للناس . كلّ ذلك يؤكّد أن المشروع السياسي لرسول الله ﷺ وللمسلمين في مكة كان يرتكز على تبليغ الدعوة .

كانت الهجرة المباركة من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة انتقالاً بالرسالة الدينية من مرحلة العقيدة والبناء الفردي ، إلى مرحلة التشريع وبناء المجتمع . **وكانت الهجرة أيضاً انتقالاً من مشروع سياسي (هدفه تبليغ الدعوة) إلى مشروع سياسي آخر تنوعت أهدافه** ، من بناء المجتمع الإسلامي الجديد في كيان سياسي مستقل ، إلى تنظيم علاقاته مع الجماعات الأخرى ، سواء في المدينة (اليهود والمنافقون) ، أو في الجزيرة العربية (قريش والقبائل الأخرى) ، أو خارجها في بلاد الشام وفارس ، ودون أن ننسى أن

تبليغ الدعوة بقي محوراً أساسياً في المشروع السياسي الإسلامي ، وهذا مـا تجلـى في المعاهدات والحروب والرسائل إلى الملوك مما يعتبر أعمالاً سياسية واضحة .

في المدينة المنورة أصبح المسلمون جماعة مستقلة ، تعيش في نطـاق كيـان سياسي لها فيه سلطة كبيرة ، وإن لم تكن مطلقة (لوجود اليهود معهم) . ولم تعد الرسالة الدينية تتركّز على الدعوة للإيمان ومكارم الأخلاق والعبادات فقط ، وإنمـا توسّعت لتنظم حياة الجماعة الإسلامية في مرحلتها الجديدة ، فنـزلت آيات الأحكـام تنظّم شؤون المجتمع الإسلامي الوليد ، ابتداءً من العائلة وما يتعلّق بها من زواج وطـلاق ومواريث وغيرها ، إلى شؤون المجتمع الاقتصادية ، والعلاقات القبلية ، وصولاً إلى تنظيم علاقات السلم والحرب مع الآخرين . ولم يكن المسلمون بحاجة إلى تنظـيم شـؤون السلطة التي تقودهم ، فقد كان رسول الله ﷺ يجمع في شخصيته صفتين أساسيتين :

١- أنه رسول الله الذي يحمل إلى الناس رسالة الإسلام .

٢- وأنه في حياته ، وبصفته رسول الله فهو القائد والحاكم وصاحب السلطة السياسية .

وكان المجتمع العربي على درجة كبيرة من البدائية ، يعتمد الحياة القبلية حيـث يتمتّع شيخ القبيلة بجميع السلطات . ولأن الإسلام رسالة الله الخاتمة إلى يوم القيامة ، فقد اقتضت الحكمة الإلهية أن لا يكون فيها أحكام تفصيلية تتناول تنظيم مـسائل السلطة ، واكتفت بتحديد المبادئ الأساسية التي يمكن في ضوئها صياغة التشريعات الدستورية حسب الحاجة ، وبما يتناسب مع تطوّر المجتمعات البشرية .

بعد وفاة رسول الله ﷺ ، اكتملت الرسالة الدينية : ﴿ ... **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا** ... ﴾ [المائدة : ٣] . وانحصر دور المسلمين فيها بعد ذلك بالفهم والتعليم والاجتهاد ضمن ضوابط أصول الفقه .

أما المشروع السياسي فقد ظهر أمامه تحدّ كبير ومن نوع جديد ، هو المحافظة على الكيان السياسي الذي أوجده رسول الله ﷺ للمسلمين . وهذا يقتضي أولاً تحديد من

يخلف الرسول ﷺ في ممارسة السلطة ، وكيف يمارس هذه السلطة ، وما هو دور الأمّة في ذلك . واستطاع المسلمون بسرعة أن يختاروا أبا بكر ﷺ خليفة لرسول الله ﷺ ، وأعلن هو كيف سيمارس السلطة : « **الضعيف فيكم قويّ عندي حتى آخذ له الحقّ ، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ منه الحقّ . أطيعوني ما أطعت الله فيكم** ... » . وتأكد دور الأمة في الشورى من حيث المبدأ وإن لم تتضح أحكامه التفصيلية . ثم تمّ اختيار عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ﷺ على قاعدة الشورى ، مع اختلاف في كيفية الاختيار ، إلى أن تحوّلت السلطة بعد ذلك إلى ملك وراثي تنافست عليه القبائل المختلفة ، وضاعت عنده حقيقة الشورى . لكن المشروع السياسي الإسلامي ، رغم تعرّضه لبعض الفشل كان أكثر نجاحاً في محاوره الأخرى ، وقد استطاع المحافظة على الكيان السياسي للأمة الإسلامية ، وعلى قيامها بواجب الدعوة ، وعلى احتكامها للشريعة الإسلامية ، وعلى تطوّر أحكامها الفقهية ، إلى أن انهارت الخلافة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وفي بداية القرن العشرين .

يتبيّن من هذا العرض أن المسألة السياسية لصيقة الصلة بالإسلام ولا يمكن فصلها عنه . وقد عبَّر عمر بن الخطاب ﷺ عن هذا الأمر أحسن تعبير حين قال : « ... **لاَ إِسْلاَمَ إِلاَّ بِجَمَاعَةٍ ، وَلاَ جَمَاعَةَ إِلاَّ بِإِمَارَةٍ وَلاَ إِمَارَةَ إِلاَّ بِطَاعَةٍ** ... » [١٣] . فالإسلام لا يكتمل إلا بجماعة تلتزم به وتدعو إليه . ولا جماعة إلاّ بإمارة وسلطة تقودها ، ولا سلطة إلاّ إذا خضع لها الناس وأطاعوها . فالإمارة والطاعة لا تنفصل عن الإسلام ، وهي أهمّ محاور السياسة والعمل السياسي .

– للبحث صلة –

(13) سنن الدارمي ٦٩/١ – بيروت – دار إحياء السنة النبوية.